النشرة الإخبارية

منظمة العفو الدولية

● أغسطس/آب 2007، المجلد 37، العدد 07

رقم الوثيقة: NWS 21/007/2007

العراقيون يرحلون إلى سوريا فراراً من العنف

تقرير من سعيد بومدوحة، الباحث بمنظمة العفو الدولية، من العاصمة السورية دمشق، يونيو/حزيران

«ليس لدينا بيت يمكن أن نعود إليه؛ لقد أخذوه منا، ولم يبق لنا شيء في العراق يمكن أن نعود إليه». بهذه الكلمات أوضحت أم عمر سبب فرارها هي وأطفالها الخمسة من منزل الأسرة في بغداد، ليلحقوا بالعدد المتزايد من اللاجئين العراقيين – الذي يربو الآن على مليون ونصف مليون – ممن يحاولون إعادة بناء حياتهم في سوريا.

لقد وجدت أم عمر وأطفالها المأوى في شقة ضئيلة تيسر للأسرة استئجارها في العاصمة دمشق؛ وهذه القصة التي روتها لنا أم عمر ليست سوى واحدة من العديد من الروايات المماثلة التي سمعتها أنا وزملائي منذ وصولنا إلى دمشق قبل بضعة أيام لتقصي محنة اللاجئين العراقيين.

فقد ورد أن زهاء 2000 لاجئ عراقي يعبرون الحدود إلى سوريا كل يوم فراراً من أعمال العنف – أي التفجيرات الانتحارية، وجرائم القتل الطائفية، وغيرها من الانتهاكات الفادحة – التي صارت بكل أسف سمة معتادة من سمات الحياة اليومية في بغداد وغيرها من أنحاء العراق. وقد جاء فريقنا إلى سوريا لتفقد قدرة السلطات المحلية على استيعاب هذا السيل المتدفق من المحتاجين الذين يعاني الكثيرون منهم من صدمة نفسية من هول ما شهدوه أو كابدوه في العراق.

وهذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين في حد ذاتها تلقي عبئاً هائلاً على كاهل المرافق المحلية، في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان، كما تستنفد موارد الهيئات الدولية مثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وهيئات الإغاثة المحلية مثل جمعية الهلال الأحمر السورية.

وقد أصبحت بعض مناطق دمشق، مثل منطقة السيدة زينب، وكأنها أحياء عراقية لضخامة تجمعات اللاجئين العراقيين فيها؛ ولكن دمشق، لحسن الحظ، تخلو من أي مظهر من مظاهر العنف الطائفي الذي صار متفشياً في العراق، وبخاصة منذ التفجير الذي الحق أضراراً جسيمة بمرقد الإمامين العسكريين في مدينة سامراء قبل 16 شهراً.

وفي منطقة السيدة زينب التقينا أيضاً بزهراء وبناتها الأربع الكبار وأطفالهن؛ وقد ترملت ابنتها الكبرى بعد مقتل زوجها في هجوم بسيارة مفخخة في بغداد. ولا تزال العائلة تعيش على بعض المدخرات التي حملتها معها من العراق، ولكن الإيجار الشهري الذي تضطر لدفعه بدأ يثقل كاهلها.

ورغم أن التعليم متيسر للأطفال العراقيين في سوريا بدون أي قيود، فإن الأسرة تقول إن أطفالها لا يذهبون إلى المدرسة لعدم قدرتهم على دفع ثمن الزي المدرسي والكتب، وما نحو ذلك. وثمة عراقيون آخرون يفضلون إرسال أطفالهم إلى العمل بصورة غير مشروعة لكسب بعض المال الذي باتوا في مسيس الحاجة إليه لدفع ثمن الطعام والمسكن، في حين وجدت بعض الفتيات أنفسهن مضطرات للجوء إلى الدعارة لإعالة أسرهن.

ورغم استمرار تدفق اللاجئين العراقيين عبر الحدود يومياً، فقد أبقت سوريا حدودها مفتوحة أمامهم – ولكن إلى متى؟ إن منظمة العفو الدولية تريد أن ترى من المجتمع الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهما من الدول الغنية، مزيداً من الالتزام بتقديم مساعدة كبيرة للبلدان المضيفة مثل الأردن، حيث أصبح عدد اللاجئين العراقيين الآن يزيد على 750 ألفاً، وسوريا، وبأن تكون أكثر سخاء في دعمها لبرامج إعادة توطينهم.

العائلات العراقية تتلقى وجبة مطهوة من إحدى المؤسسات الخيرية في مدينة جرمانا قرب العاصمة السورية دمشق، يونيو/حزيران 2007. لقد فر أكثر من مليون ونصف مليون عراقي إلى سوريا حتى الآن.

© AP

سيدة مسنة خارج خيمة من القش في مخيم للنازحين وسط أذربيجان. لقد نزح أكثر من نصف مليون شخص من ديارهم على مدى ما يزيد على عشر سنوات بسبب الصراع في ناغورني قرة باغ خلال الفترة بين عامي 1991 و1994.

حرمان النازحين من حقوقهم في أذربيجان

«لن يكون بمقدورنا أن نحيا حياة آدمية مادامت عملية السلام تلك مستمرة». بهذه الكلمات لخص عياض محمدوف محنة النازحين داخل أذربيجان، وهو نازح داخلي من بلدة جبريل الأذربيجانية، استقر به المقام الآن في مساكن الطلبة السابقة بضاحية بكوفيان في مدينة سومكايت. ويعيش محمدوف في غرفة واحدة مع زوجته وابنيه وزوجة أحدهما؛ وقد اضطرت العائلة للرحيل عن منزلها عام 1994، فصاروا في عداد أكثر من نصف مليون شخص شردوا من ديارهم منذ أكثر من عشر سنوات من جراء الصراع الإقليمي بين الأذريين والأرمن في إقليم ناغورني قرة باغ خلال الفترة بين عامي 1991 و1994.

غير أن النزوح القسري الذي نجم عن النزاعات الإقليمية في مناطق الاتحاد السوفيتي السابق لم يعد من القضايا الساخنة التي تستقطب الأضواء؛ فباستثناء حالات متفرقة، تمخضت النزاعات التي شهدتها المنطقة في منتصف التسعينيات عن عمليات سلام متطاولة لم تُحسم حتى الآن. وبالرغم من أن المجتمع الدولي قد حول أنظاره إلى أزمات «أشد إلحاحاً» في مناطق أخرى، فلا تزال تركة النزوح القسري قائمة، ولا تزال آثارها وويلاتها جاثمة على صدور النازحين.

ويبلغ عدد النازحين داخل آذربيجان 600 ألف نسمة – أي سبعة في المائة من مجموع السكان – وهي أعلى نسبة من النازحين في بلدان العالم؛ وأغلب هؤلاء النازحين ينحدرون من مناطق تحيط بإقليم ناغورني قرة باغ، الذي كان يتمتع بالحكم الذاتي سابقاً، وتخضع هذه المناطق حالياً لاحتلال عسكري أرميني. وثمة أقلية تنحدر من ناغورني قرة باغ ذاتها التي أصبحت الآن جمهورية غير معترف بها يقطنها سكانها الأرمن.

صحيح أنه لم يعد ثمة خطر وشيك يهدد أرواح هؤلاء، ولكن تجمعات النازحين بأكملها باتت تواجه أزمات معيشية يومية، وأصبحت عالة على الدولة بسبب حرمانها من منافع الاقتصاد النفطي الجديد في آذربيجان.

وفضلاً عن هذه الصعوبات، فكثيراً ما يعاني النازحون من التمييز ضدهم في شؤون حياتهم اليومية؛ فقد ذكرت مجموعة من النساء لمنظمة العفو الدولية في العاصمة الآذربيجانية باكو أن السكان المحليين «ينظرون إلينا بازدراء مثلما كان البيض يفعلون مع السود يوماً ما». وقلن إن أطفالهن يُستضعفون في المدارس ويتعرضون للاعتداء والتخويف.

ومنذ بداية الصراع، سعت الحكومة لمراعاة حقوق النازحين وتلبية احتياجاتهم في ظروف صعبة في كثير من الأحيان؛ ومنظمة العفو الدولية تعترف بهذه الجهود، في الوقت الذي تقر فيه بحق النازحين داخل البلاد في العودة إلى ديارهم بمحض إرادتهم تحت ظروف تصون أمنهم وكرامتهم. ولكن من حق النازحين أيضاً الاختيار بين الاندماج وإعادة التوطين المستديم في مناطق أخرى من البلاد، وهو حق لا بد من مراعاته بوجه خاص في هذا السياق الذي يستبعد فيه عودتهم إلى ديارهم في المستقبل المنظور.

وقد أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً بعنوان: آذربيجان: نازحون ثم ضحايا للتمييز – محنة النازحين داخل البلاد (EUR 55/010/2007)، استعرضت فيه طائفة من السياسات والممارسات التي تعاقب النازحين وتعزلهم عن سائر السكان في الواقع الفعلي؛ فهناك نظام للتسجيل الداخلي، على سبيل المثال، يجبر النازحين على الإقامة في مواقع محددة كي يحق لهم الحصول على الإعانات وفرص العمل. كما أن الكثير من المستوطنات الجديدة التي أنشئت لإيواء النازحين تقع في مناطق معزولة جغرافياً واقتصادياً. أما النصوص القانونية التي تكفل للنازحين الحصول على الخدمات الاجتماعية والسلع والدواء مجاناً فلا يتم تنفيذها على نحو فعال مما يجعل الكثيرين في وضع أسوأ من وضع نظرائهم من المواطنين الآذريين.

ومن ناحية أخرى، فإن الجهود الرامية إلى دمج النازحين في المجتمع، وإرساء المقومات الأساسية لمعيشتهم، من شأنها أن تسهّل عودتهم إلى ديارهم على المدى البعيد؛ فالمجتمعات القادرة على الاعتماد على نفسها سوف تعود في نهاية المطاف مزودة بالمهارات والخبرة وروح المبادرة بدلاً من الاعتماد الدائم على الإعانات المالية من الدولة.

في هذا العدد

مناشدات عالمية

- أمريكا وباكستان: اعتقال شخص سراً للاشتباه في تورطه في الإرهاب
- مصير الآلاف لا يزال طي المجهول في الجزائر
- تورط عسكريين في اختطاف في جمهورية الشيشان
- اختطاف طبيب في جمهورية الكونغو الديمقراطية

مكانهم مجهول - الآلاف لا يزالون مفقودين

30 أغسطس/آب - اليوم العالمي للمختفين

يخطئ من يظن أن ظاهرة الإخفاء القسري كانت سائدة في سالف الزمان ولم يعد لها وجود؛ بل هي مستمرة في جميع أنحاء العالم - في الجزائر وكولومبيا ونيبال والاتحاد الروسي وسري لنكا ويوغوسلافيا السابقة، على سبيل المثال لا الحصر.

وتسببت الولايات المتحدة - أحياناً بالتواطؤ مع حكومات أخرى - في عمليات إخفاء قسري للأشخاص المشتبه في تورطهم في الإرهاب. أما مقترفو هذه الجرائم فقد ظلوا في الأغلب والأعم بمنأى عن أي محاسبة أو عقاب.

وفي سري لنكا، ورد أن سيفاسوبرامانيوم رافيندبراناث، نائب رئيس الجامعة الشرقية اختطف أثناء حضوره مؤتمراً في العاصمة كولومبو في 15 ديسمبر/كانون الأول 2006. وكان في منطقة من العاصمة تخضع لسيطرة الجيش، ومن المرجح أن خاطفيه عملاء في الجيش؛ ولم يرد أي خبر عنه منذ ذلك الحين.

وهناك حالياً 5,749 حالة عالقة من حالات الاختفاء القسري في سري لنكا التي يحقق فيها الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي بالأمم المتحدة. ومنذ عام 2006، ورد أن قوات الأمن أو الجماعات المسلحة اختطفت المئات من الأشخاص، وأخفتهم قسراً في بعض المناطق شمالي سري لنكا وشرقيها، فضلاً عن العاصمة كولومبو. وكثيراً ما يعتقل هؤلاء «لاستجوابهم» أو يحتجزون بمعزل عن العالم الخارجي، ولا تتوفر أي سجلات عن اعتقالهم. ويقف أفراد قوات الأمن وراء الكثير من هذه الحالات، في حين تكون الجماعات المسلحة هي المسؤولة عن حالات أخرى، ومن بين هذه الجماعات جماعة نمور تحرير إيلام التاميل (أي وطن التاميل) وجماعة كارونا.

ففي كولومبيا قام 60 من أفراد الجماعات شبه العسكرية التي يساندها الجيش باختطاف 43 شخصاً من قرية بويبلو بيلو في مقاطعة أنتيوكيا في 14 يناير/كانون الثاني 1990، وقيل إن ذلك جاء انتقاماً لسرقة بعض المواشي المملوكة لأحد قادة هذه الجماعات. واقتيد المخطوفون الثلاثة والأربعون إلى مزرعة قُتلوا فيها على الأرجح؛ وفي الطريق إلى المزرعة، لم يستوقف الجيش أفراد الجماعات شبه العسكرية عند إحدى نقاط التفتيش العسكرية، بالرغم من ورود بلاغات تفيد بسماع صرخات منبعثة من الشاحنات.

وفي أعقاب استخراج الجثث من القبور، تبين أن ستاً منها هي جثث بعض ضحايا حادث الاختطاف في بويبلو بيلو؛ ولا يزال مصير الضحايا السبعة والثلاثين الباقين مجهولاً. وصدرت أحكام بالسجن على بعض أفراد الجماعات شبه العسكرية بتهمة قتل الأشخاص الستة الذين تم التعرف على جثثهم. غير أن الجناة المسؤولين عن الاختفاء القسري للضحايا الآخرين لم ينالوا أي عقاب.

> «الاختفاء» هو غياب المرء، زواله من الوجود، فقدانه؛ ولكن «المختفين» لم يختفوا وحسب، بل هناك شخص ما، في مكان ما، يعرف ما حدث لهم؛ هناك شخص ما هو المسؤول عما حدث لهم.

وفي يناير/كانون الثاني 2006، خلصت محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان إلى أن الحكومة الكولومبية أخلت بالتزاماتها بضمان حقوق المتضررين.

وأوضحت المحكمة اعتقادها بضلوع القوات المسلحة في القضية، واعتبرت الدولة مسؤولة عن التحريض على نشوء الهياكل شبه العسكرية، مما تسبب في خلق أوضاع تشكل خطراً على أهالي قرية بويبلو بيلو.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2006، اعتمدت الأمم المتحدة معاهدة قوية لحقوق الإنسان، وهي الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي تهدف إلى منع حالات الاختفاء القسري، واستجلاء الحقيقة عند وقوع هذه الجريمة، ومعاقبة الجناة، وتقديم تعويضات للضحايا وذويهم.

وقد بات لزاماً على المجتمع الدولي الآن التحقق من مصادقة جميع الدول عليها، ووضعها موضع التنفيذ في كل أنحاء العالم.

تحرك الآن

حث حكومتك على المصادقة على الاتفاقية في أقرب فرصة ممكنة، بدون أي تحفظات من شأنها أن تقوض أهدافها وأغراضها.

انظر موقع منظمة العفو الدولية www.amnesty.org/un للاطلاع على السبل التي يمكنك من خلالها المساهمة في تعزيز الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

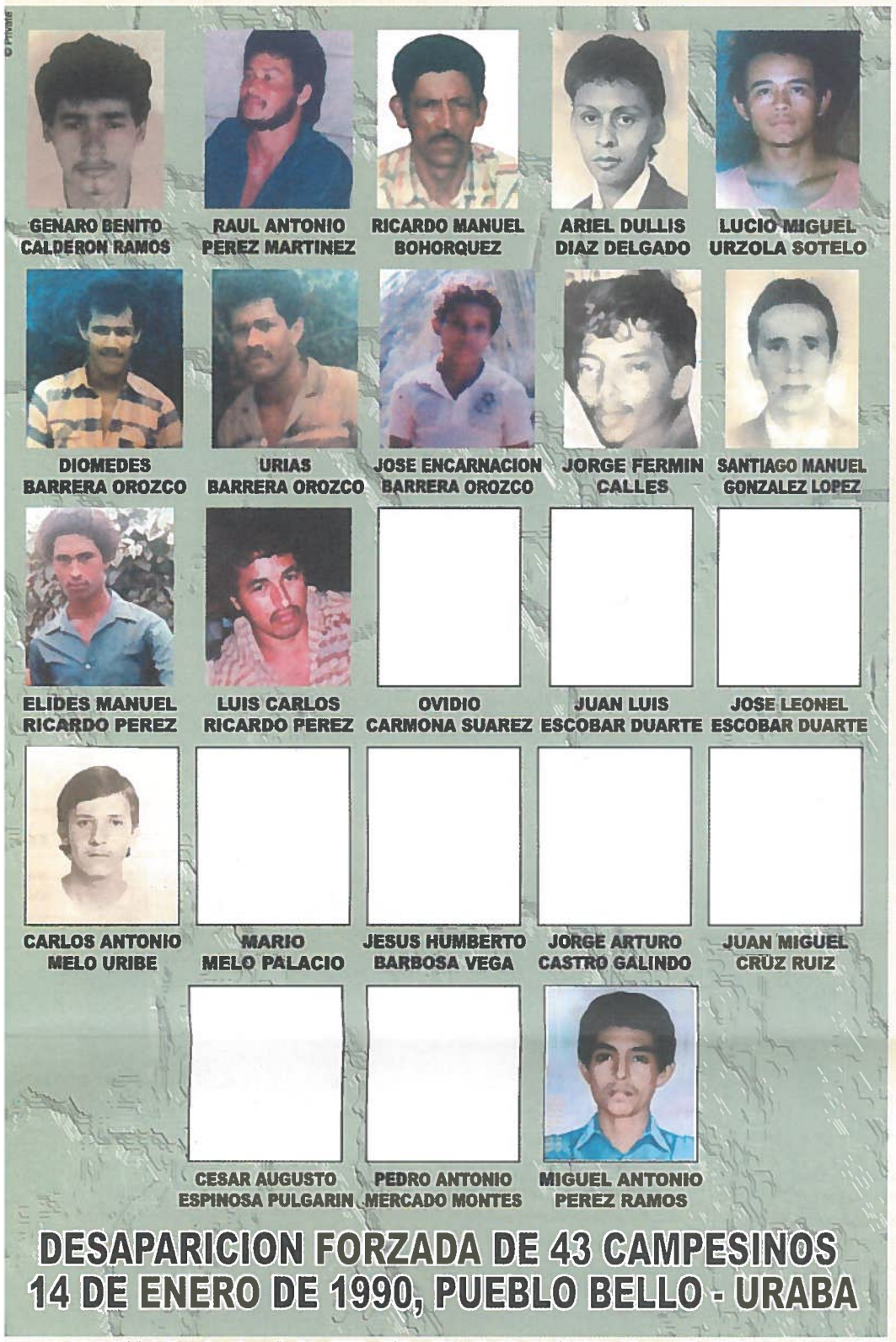

لافتة تظهر الضحايا الثلاثة والأربعين الذين اختطفوا في 14 يناير/كانون الثاني 1990 من قرية بويبلو بيلو بمقاطعة أنتوكيا، كولومبيا.

مناشدات عالمية

الولايات المتحدة/باكستان

اعتقلوه سراً للاشتباه في تورطه في الإرهاب

«لا زلت لا أعرف إن كان زوجي حياً أم ميتاً، إن كانوا يعذبونه، أو ماذا عساهم يفعلون به».

إلينا مورينو، زوجة مصطفى ست مريم نصار.

اعتقل مصطفى ست مريم (وهو مواطن سوري إسباني يكنى أيضاً بأبي مصعب السوري) على أيدي المسؤولين الباكستانيين في مدينة كويتا الباكستانية، في مطلع نوفمبر/تشرين الثاني 2005.

وأبرز ما اشتهر به هو كتاباته عن «المقاومة الإسلامية العالمية» التي يعتقد أنها تمثل جانباً كبيراً من الإطار الفكري للعمليات التي تقوم بها القاعدة حالياً؛ وكان يدير معسكر تدريب للقاعدة في أفغانستان، وفي عام 2003، وجهت السلطات الإسبانية إليه تهمة تدريب خلايا «نائمة» للقاعدة (أشير فيما بعد إلى ارتباطها بتفجيرات مدريد عام 2004).

وفي الأسابيع التالية لاعتقال مصطفى ست مريم نصار، نقل عن المسؤولين قولهم إن تفاصيل الاعتقال قد حجبت للسماح للعملاء الأمريكيين والباكستانيين باتخاذ الإجراءات اللازمة بناء على المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء التحقيق معه؛ ولكن اعتقاله لم يعلن رسمياً لا من قبل السلطات الأمريكية ولا الباكستانية.

وفي إبريل/نيسان 2006، أكد مسؤولو المخابرات الباكستانية في تصريحات غير علنية أن مصطفى ست مريم نصار قد تم تسليمه للعملاء الأمريكيين الذين نقلوه إلى خارج باكستان قبل عدة أشهر. وفي مارس/آذار 2006، حذف اسمه فجأة من قائمة الحكومة الأمريكية المسماة «مكافآت من أجل العدالة»، وسحبت المكافأة المرصودة لمن يدلي بأي معلومات تؤدي إلى اعتقاله، وقدرها خمسة ملايين دولار. ورفض المسؤولون الأمريكيون توضيح سبب حذف اسمه من القائمة.

وفي وقت لاحق، ورد اسم مصطفى ست مريم نصار في قائمة «الإرهابيين الذين لم يعودوا يشكلون خطراً»، التي أدرجت في سجل الكونغرس الأمريكي في 19 يوليو/تموز 2006. ولم تصدر الحكومة الأمريكية أي معلومات أخرى عن مصيره؛ ورغم أن منظمة العفو الدولية تلقت في إبريل/نيسان 2006 معلومات تفيد «بترحيله» إلى سوريا، فلا يزال الغموض يكتنف مكان اعتقاله حالياً.

الرجاء كتابة مناشدات تطلب من الحكومتين الأمريكية والباكستانية الكشف عن مكان اعتقال مصطفى ست مريم نصار، وضمان السماح له بالاتصال بأهله، واتباع الإجراءات القضائية المنصفة بشأنه. اطلب من السلطات وضع حد للاعتقال السري والاختفاء القسري، وتوضيح مصير ومكان جميع الأشخاص الذين أودعتهم السلطات الأمريكية والباكستانية رهن الاعتقال السري.

أرسل المناشدات إلى السفارتين الأمريكية والباكستانية في بلدك؛ يمكنك العثور على عنوانيهما في الموقعين التاليين: http://usembassy.state.gov/ و http://pk.embassyinformation.com/

الجزائر

مصير الآلاف لا يزال طي المجهول

ألقت قوات الأمن الجزائرية القبض على صلاح ساكر، وهو مدرس وعضو في الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة، في منزله بمدينة قسنطينة بدون أمر قضائي في 29 مايو/أيار 1994.

وحتى اليوم لا تعرف زوجته لويزا ما حدث له، وقد كتبت رسائل إلى السلطات، وقدمت شكوى لمحكمة قسنطينة لمعرفة مكان اعتقال زوجها، والاطلاع على التهم الموجهة إليه. وأخيراً، في فبراير/شباط 1997، أرسلت إليها قوات الأمن خطاباً اعترفت فيه بأنها اعتقلته، ثم نقلته إلى مركز معين للتحقيق العسكري في 3 يوليو/تموز 1994.

وفي ديسمبر/كانون الأول 1998، أبلغ المرصد الوطني لحقوق الإنسان زوجته بأن قوات الأمن أفادت أن صلاح ساكر قد اختطف على أيدي جماعة مسلحة غير معروفة أثناء اعتقاله في مركز التحقيق؛ وقالوا إنه كان مطلوباً للاشتباه في صلته بجماعة إرهابية، وحكم عليه بالإعدام غيابياً في 29 يوليو/تموز 1995. ولكن لم يتم توضيح ملابسات اعتقاله قط.

ولا يزال الغموض يكتنف مصير الآلاف من الأشخاص الذين وقعوا ضحايا للإخفاء القسري في الجزائر إبان الصراع الداخلي في التسعينيات، مما يعني استمرار الكرب والعذاب النفسي الذي يكابده أقاربهم. وتجدر الإشارة إلى أن قوانين العفو الصادرة عام 2006 تمنع المحاكم من التحقيق في الشكاوى المقدمة ضد قوات الأمن.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2000، قدمت زوجة صلاح ساكر شكوى إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بعد أن فشلت في الحصول على سبل الإنصاف من خلال الآليات المحلية. وفي أول قرار لها بشأن الاختفاء القسري في الجزائر، خلصت اللجنة في مارس/آذار 2006 إلى أن السلطات تقاعست عن حماية حقوق وحياة صلاح ساكر.

ولم تجر السلطات الجزائرية أي تحقيق حتى الآن بشأن الإخفاء القسري لصلاح ساكر.

الرجاء كتابة مناشدات تدعو لإلغاء النصوص القانونية التي تحول دون التحقيق في حالات الإخفاء القسري حتى يتسنى للويزا ساكر وآلاف آخرين مثلها الوقوف على حقيقة ما جرى لذويهم.

ترسل المناشدات إلى: فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، المرادية، الجزائر؛ رقم الفاكس: 609618 21 213+ أو 691595 21 213+

البريد الإلكتروني: president@el-mouradia.dz

في مختلف أنحاء العالم

خطوات صغيرة نحو إحقاق العدل في الشيشان

من الشائع أن يفلت مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب في الصراع الدائر في الشيشان بالاتحاد الروسي؛ ولكن المحاكم الروسية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أصدرت أحكاماً في أربع قضايا نظرتها مؤخراً، مما يثبت إمكانية إحقاق العدالة. فقد قُتل عشرات الآلاف من الأشخاص، وراح ما يتراوح بين 3000 و5000 شخص ضحية للاختفاء القسري أو الاختطاف منذ اندلاع الصراع مجدداً عام 1999.

غير أن السلطات الروسية تقاعست، في جميع الحالات تقريباً، عن التحقيق فيما وقع من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة؛ كما تقاعست عن تقديم تعويضات منصفة للضحايا.

قرارات المحكمة الأوروبية

ومن ضحايا الاختفاء في الشيشان رسلان علي حاجييف، رئيس البرلمان الشيشاني في أواخر التسعينيات، الذي اعتقله عملاء روس في مايو/أيار 2000، ولم يره أحد منذئذ. كما اعتُقل أيوب خان محمدوف على أيدي القوات الاتحادية في أكتوبر/تشرين الأول 2000، وتزعم السلطات أنها أخلت سبيله صباح اليوم التالي، ولكن أهله لم يروه منذ ذلك الحين. ولم تكشف السلطات الروسية قط مصير هذين الرجلين أو مكان اعتقالهما.

وفي يوليو/تموز، خلصت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى أن الاتحاد الروسي هو المسؤول عن الاختفاء القسري لهذين الرجلين، والتقاعس عن إجراء تحقيق فعال بهذا الشأن. وذهبت المحكمة إلى ضرورة افتراض وفاتهما، محملةً الحكومة الروسية المسؤولية عن ذلك.

ومن بين الضحايا أيضاً ناشطة السلام المعروفة زهرة بيتييفا، التي تنظم مظاهرات وتجمعات للنساء الشيشانيات من أجل السلام؛ فقد اعتقلت في مطلع عام 2000، ولبثت قرابة شهر رهن الاحتجاز التعسفي. وبعد إخلاء سبيلها، قدمت شكوى إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وفي 21 مايو/أيار 2003، قتلت هي وثلاثة من أفراد أسرتها في منزلهم؛ ووصف شهود عيان القتلة بانهم رجال مسلحون كانوا يرتدون لباس التمويه العسكري، ويتحدثون الروسية، وكانت تقلهم سيارات عسكرية تجتاز الحواجز المقامة على الطرق أثناء ساعات حظر التجول.

وقضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بمسؤولية الاتحاد الروسي عن وفاة زهرة بيتييفا وأقاربها الثلاثة.

إدانة نادرة

وفي 14 يونيو/حزيران، أدانت إحدى محاكم الشيشان أربعة من أعضاء وحدة خاصة للمخابرات العسكرية الروسية بقتل ستة مدنيين عزل من الشيشان بالقرب من قرية داي في يناير/كانون الثاني 2002.

وأفادت هيئة الادعاء بان وحدة المخابرات العسكرية الروسية أطلقت النار على سيارة بدون تحذير، فقتل أحد الأشخاص وأصيب اثنان آخران بجروح. واقتاد النقيب إدوارد أولمان ومرؤوساه، الكسندر كلاغانسكي وفلاديمير فويفودين، الناجين الخمسة إلى مبنى مهجور حيث قدموا لهم الإسعافات الأولية؛ غير أن الرائد اليكسي بيريليفسكي أمر النقيب أولمان، عبر جهاز اللاسلكي، بقتل المعتقلين؛ فما كان من النقيب أولمان إلا أن أمر مرؤوسيه بإطلاق النار عليهم، وسحب جثثهم إلى السيارة، ثم إضرام النار فيها؛ وكان من بين الضحايا سيدة حامل.

وأدين كل من النقيب أولمان والكسندر كلاغانسكي وفلاديمير فويفودين بتهمة القتل العمد و«تجاوز حدود سلطتهم الرسمية»، وحكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين تسعة و14 عاماً.

ومنظمة العفو الدولية ترحب بأحكام الإدانة، ولكنها لا تزال تشعر بالقلق لأن من قدموا للمحاكمة من أفراد جهاز المخابرات العسكرية الروسية، وأدينوا بتهمة ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أثناء الصراع الشيشاني، ليسوا سوى قلة قليلة من مرتكبي هذه الانتهاكات.

ومن ثم فمن واجب السلطات الروسية اتخاذ إجراءات فورية للتحقيق الفعال في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي وقعت إبان الصراع الشيشاني، وتقديم مرتكبيها إلى القضاء. لمزيد من المعلومات، انظر تقرير «الاتحاد الروسي: هل من إنصاف لضحايا الاختفاء في الشيشان؟» (EUR 46/015/2007).

اختفاء أربعة عشر رجلاً في تشاد

اعتقلت قوات الأمن التشادية ما لا يقل عن 14 رجلاً، من بينهم ضباط في الجيش ومدنيون، في إبريل/نيسان 2006، ولم يرهم أحد منذ ذلك الحين؛ وما برحت السلطات التشادية ترفض منذ أكثر من عام الإفصاح عن أي معلومات عن هؤلاء الأشخاص، بل إن أهاليهم لا يدرون حتى إن كانوا أحياء أم أمواتاً.

وفي 13 و14 إبريل/نيسان 2006، شن تحالف من جماعات المعارضة المسلحة، يسمى «الجبهة المتحدة من أجل التغيير الديمقراطي»، هجوماً على العاصمة التشادية نجامينا؛ وخاضت هذه الجماعات، التي كانت تسعى للإطاحة بالرئيس إدريس ديبي، معارك ضارية مع القوات الحكومية على أطراف العاصمة، مما أسفر عن سقوط المئات من القتلى. واعتقل أفراد قوات الأمن 14 على الأقل من كبار ضباط الجيش وعدة مدنيين للاشتباه في تورطهم في الهجوم أو علمهم به مسبقاً.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2006، تم التوقيع على اتفاق للسلام في العاصمة الليبية طرابلس بين الحكومة التشادية والجبهة المتحدة من أجل التغيير الديمقراطي؛ وعين زعيم الجبهة محمد نور وزيراً للدفاع في مارس/آذار 2007؛ ولكن لم ترد أي أنباء عن مصر المعتقلين.

> «كم هو شاق ومؤلم ألا تعرف زوجة ما حدث لزوجها؛ لقد مر عام، وكل ما أريد أن أعرفه هو أين هو».
>
> زوجة أحد المختفين

ومن بين ضحايا الاختفاء القسري الأربعة عشر العقيد اباكار قوي، والعقيد خميس دوكوني، والضابط عادل عثمان، والعقيد احمد هارون، والعقيد عبد الله، ويوسف سعيد، ورامات أهولا، ومسلم أحمد عمر، وأحمد محمد، وعلي عثمان، وغاي بيكام، ومحمد صالح إدريس.

وإذا كان هؤلاء الأشخاص لا يزالون أحياء، فإن منظمة العفو الدولية تعتقد انهم عرضة لخطر التعذيب الشديد؛ وقد رفضت السلطات التشادية أن توضح ما إذا كانوا رهن الاعتقال، أو حالتهم الصحية، بالرغم من النداءات المتكررة من أهالي الضحايا ومنظمات حقوق الإنسان. وقد تقاعست السلطات عن مراعاة الإجراءات القانونية المنصفة واحترام سيادة القانون؛ ومن المعلوم أن الإخفاء القسري من الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي.

وتحث منظمة العفو الدولية السلطات التشادية على الكشف عن مصير ومكان المختفين، وإبلاغ أهاليهم وممثليهم بذلك، والسماح فوراً لهؤلاء الأشخاص بالاتصال بمحاميهم وذويهم وأطبائهم، وتوجيه الاتهام لهم، وتقديمهم لمحاكمة عادلة، أو الإفراج عنهم، وإجراء تحقيق مستقل ومحايد بشان حالات الاختفاء القسري هذه، وتقديم المسؤولين عنها إلى ساحة القضاء.

محاكمة تشارلز تيلور

رواية شاهد عيان من تانيا برناث الباحثة بمنظمة العفو الدولية

كان ستيفن راب، المدعي العام بالمحكمة الخاصة بسيراليون، يتلو 11 تهمة تشمل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، في مستهل محاكمة الرئيس الليبيري السابق تشارلز تيلور. وجدت نفسي أفكر في مياتا، وهي واحدة من بين مئات الآلاف من النساء والفتيات اللاتي كابدن الاعتداء الوحشي إبان الصراع الذي استغرق 11 عاماً. التقيت بمياتا أثناء زيارتي الأخيرة لسيراليون في مارس/آذار 2007، فقد كنت أزور هذا البلد من حين لآخر في إطار عملي كباحثة بمنظمة العفو الدولية.

لقد شهدت مياتا، وهي بعد في الرابعة من عمرها، أفراد «الجبهة المتحدة الثورية»، التي زُعم أنها كانت تأتمر بأمر تشارلز تيلور، وهم يحرقون أبويها وأشقاءها وشقيقاتها أحياءً؛ واختطفت مياتا، ونقلت إلى منطقة كايلاهون في أقصى الطرف الشرقي لسيراليون، حيث استعبدها خاطفوها.

وتبلغ مياتا من العمر الآن 17 عاماً، وليس بمقدورها إنجاب أطفال؛ كما أصبحت عاجزة ضعيفة البصر من جراء الاغتصاب والتعذيب والعنف الجنسي المستمر الذي قاسته على امتداد فترة طويلة في الأسر. وتتحمل مياتا أعباء الحياة دون مساعدة من الحكومة، ودون الحصول على أي تعويضات من المسؤولين عن محنتها.

وعندما انتهى الصراع عام 2002، أنشئت المحكمة الخاصة بسيراليون لمحاكمة من يتحملون الجزء الأكبر من المسؤولية عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي. وكان من بينهم التهم الموجهة لتشارلز تيلور جرائم تتعلق بالنساء، مثل العنف الجنسي والاغتصاب والاسترقاق الجنسي واعتداءات تهدر كرامة المرأة. وتجري محاكمته في لاهاي لأسباب أمنية؛ وفي يونيو/حزيران، أدانت المحكمة الخاصة بعض كبار أعضاء المجلس الثوري للقوات المسلحة، ممن تعاونوا مع «الجبهة المتحدة الثورية» في كثير من الأحيان، وزُعم أنهم كانوا تحت قيادة تشارلز تيلور – أدانتهم بتهمة الاغتصاب وارتكاب اعتداءات على الكرامة الشخصية، بما في ذلك الزواج بالإكراه والاسترقاق الجنسي.

الكثير من النساء لازلن يعانين

وتشير التقديرات إلى أن 250 ألف امرأة وفتاة (أي نسبة الثلث) وقعن ضحايا للعنف الجنسي إبان الصراع؛ ومما يبعث على بالغ الأسى أن الكثير من النساء لازلن يعانين بدون أي مساعدة، وأغلبهن يقمن في مناطق ريفية بعيدة عن العاصمة فريتاون، حيث يعشن على هامش المجتمع، ويشعرن دوماً بخيبة الأمل في حكومتهن لعدم اعترافها بما تعرضن له من جرائم، وتقاعسها عن معالجة عواقبها. والواقع أن معظم هؤلاء الضحايا لا يعلمن شيئاً عن المحكمة الخاصة بسيراليون، فشغلهن الشاغل في الحياة هو البحث عن لقمة العيش، والتماس السبل لتخفيف وطأة العار والفضيحة والمرض والفقر.

لقد أصبحت هؤلاء النسوة في أمسّ الحاجة للدواء والمؤازرة النفسية والاجتماعية، والمال اللازم لسداد الرسوم المدرسية لأطفالهن، والقروض الصغيرة، وفرص التدريب التي تعينهن على الاكتفاء الذاتي وبناء حياتهن من جديد. ولا بد أيضاً أن يكنّ جزءاً من عملية التعافي التي يمكن أن تتأتى عن طريق الإنصاف والتعويض؛ ويجب على حكومة سيراليون بذل جهود أكبر للاتصال بالنساء في المجتمعات التي شهدت أسوأ الفظائع؛ كما يجب عليها تقديم المزيد من مجرمي الحرب إلى القضاء عن طريق إلغاء أحكام العفو في نص اتفاقية لومي للسلام التي تمنح الجناة حصانة من المقاضاة، وتقديم مساعدة قانونية للنساء حتى يصبح بمقدورهن ملاحقة الجناة، والسعي للحصول على تعويضات أمام المحاكم الوطنية.

واصلت الإصغاء لوقائع الجلسة وأنا على دراية كاملة باهميتها، ولكني وجدت نفسي أتساءل، والمحاكمة تجري على مسافة آلاف الكيلومترات من سيراليون، ترى: أتعلم مياتا حتى أن المحاكمة قد بدأت أو أن أعضاء المجلس الثوري للقوات المسلحة قد أدينوا بنفس الجرائم التي وقعت ضحية لها؟

الاتحاد الروسي

تورط عسكريين في اختطاف

أصدقاء وزملاء بولات تشيلاييف يتظاهرون في غروزني للمطالبة بإطلاق سراحه، مايو/أيار.

اختفى بولات تشيلاييف (Bulat Chilaev)، وهو سائق بمنظمة روسية غير حكومية تسمى «مساعدة المواطنين»، منذ 9 إبريل/نيسان 2006.

وورد أن قوات الأمن الشيشانية والاتحادية الروسية داهمت قرية سيرنوفودسك حيث قامت بالتحقق من وثائق هوية كل شخص فيها، واعتقلت أحد معارف بولات تشيلاييف عدة ساعات للتحقق من هويته، ثم أخلت سبيله دون توجيه أي تهمة له. وبعد إطلاق سراحه، طلب من بولات تشيلاييف إيصاله بسيارته إلى العاصمة الشيشانية غروزني.

وأفاد شهود عيان أنهم رأوا رجالاً ملثمين يرتدون الزي العسكري وهم يغلقون الطريق عند تقاطع للطرق بين قريتي سيرنوفودسك وأسينوفسكايا؛ وسحبوا الرجلين من السيارة، وقيدوا أيديهما، ثم ألقوا بهما في سيارة أخرى، فزجوا بأحدهما في الصندوق الخلفي للسيارة، ووضعوا الآخر على المقعد الخلفي. وانطلقت كلتا السيارتين نحو غروزني.

وفي أعقاب مناشدات العفو الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية التي تطلب المساعدة في معرفة مصير ومكان بولات تشيلاييف، أكد المدعي العام لجمهورية الشيشان أنباء اختطافه، قائلاً إن النيابة قامت بتحريك دعوى جنائية بهذا الصدد.

وقد أبلغ شهود واقعة الاختطاف السلطات بأرقام لوحات السيارتين، وبيانات بطاقة هوية تابعة لأحد أفراد الوحدة العسكرية الخاضعة لوزارة الدفاع الروسية، وكان قد عثر عليها في الموقع. وتم استجواب صاحب هذه البطاقة فيما بعد، فزعم أنه فقد بطاقته، والظاهر أن التحقيق لم يحرز أي تقدم بعد ذلك. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2006، تلقت منظمة العفو الدولية معلومات غير رسمية تفيد بمقتله أثناء عمله.

> الرجاء كتابة مناشدة تحث السلطات على الوقوف على حقيقة ما حدث لبولات تشيلاييف، وتقديم المسؤولين عن اختطافه إلى القضاء.
>
> ترسل المناشدات إلى:
>
> Valerii Alekseevich Kuznetsov, Prosecutor of the Chechen Republic, Office of the Public Prosecutor of the Chechen Republic, Ul. Idrisova 42, g. Grozny, 364000, Russian Federation. Fax: +7 8712 22 32 63 (If someone answers please say "fax".) Salutation: Dear Prosecutor

جمهورية الكونغو الديمقراطية

اختطاف طبيب

اختطف فاوستين صوصو (Faustin Sosso) في العاصمة الكونغولية كينشاسا مساء 20 أغسطس/آب 2006 على أيدي رجال مسلحين يعتقد أنهم من أفراد الحرس الجمهوري للرئيس جوزيف كابيلا.

وفاوستين صوصو طبيب بشري كان يعمل مستشاراً طبياً لجان بيير بيمبا، المنافس الرئيسي للرئيس كابيلا في الانتخابات الرئاسية بجمهورية الكونغو الديمقراطية عام 2006.

وفي أعقاب اختطافه، نقل فاوستين صوصو بسيارة جيب إلى جهة غير معلومة، وتفيد الأنباء الواردة أنه نقل إلى معسكر تشاتشي، القاعدة الرئيسية للحرس الجمهوري في كينشاسا، ومن المحتمل أن يكون قد نُقل لاحقاً إلى حيث اعتقلته المخابرات العسكرية.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن السبب الوحيد لإخفائه القسري هو صلته بالمرشح الرئاسي جان بيير بيمبا. وتفيد بعض الأنباء الواردة أن فاوستين صوصو قد أعدم خارج نطاق القضاء، أو أنه لقي حتفه تحت وطأة التعذيب في المعتقل، ثم تم التخلص من جثته سراً. غير أن أسرته لا تزال تعتقد أنه على قيد الحياة، وأنه مازال رهن الاعتقال السري، وذلك استناداً لبلاغات غير مؤكدة تلقوها هاتفياً تفيد أن بعض الأشخاص قد «رأوه». وفي أعقاب إخفائه القسري، تلقى أهله مكالمات هاتفية من أشخاص زعموا أنهم من أفراد قوات الأمن، وطالبوا بمبلغ من المال مقابل إطلاق سراحه.

يُذكر أن الاعتقالات ذات الدوافع السياسية والانتهاكات على أيدي قوات الأمن قد شاعت بوجه خاص إبان الانتخابات الرئاسية في أواخر عام 2006، وما شهدته العاصمة كينشاسا في أعقاب ذلك من قتال بين القوات الحكومية والميليشيات الموالية لجان بيير بيمبا في مارس/آذار 2007. فقد تعرض أعضاء وأنصار المعارضة والصحفيون وغيرهم ممن لم يقترفوا أي أعمال عنف، للاعتقال التعسفي، وسوء المعاملة، والتعذيب، بل حتى القتل أو الإخفاء في بعض الحالات. ولا يزال الكثيرون من هؤلاء رهن الاعتقال ريثما يقدمون للمحاكمة بتهم «التجسس» أو «المشاركة في حركة تمرد»، وتعتقد منظمة العفو الدولية أن هذه التهم لا تقوم على أساس. ومن المحتمل أن يكون بعضهم من سجناء الرأي.

> الرجاء كتابة مناشدات تحث السلطات الكونغولية على المسارعة بإجراء تحقيق شامل ومستقل في الإخفاء القسري للدكتور فاوستين صوصو، وإعلان نتائج التحقيق على الملأ، وتقديم المسؤولين عن اختطافه وما أعقبه من انتهاكات حقوق الإنسان إلى القضاء.
>
> ترسل المناشدات إلى: President Joseph Kabila, Présidence de la République, Kinshasa Gombe, Democratic Republic of the Congo. Email: pr@presidentrdc.cd or pp@presidentrdc.cd Salutation: Dear President

الدفاع عن المدافعين عن حقوق الإنسان

النساء يدافعن عن حقوقهن في زيمبابوي

لقد أظهرت المدافعات عن حقوق الإنسان في زيمبابوي مرونة وشجاعة رائعة في مواجهة حكومة درجت على استخدام القوة المفرطة لتفريق المظاهرات السلمية. وتعرضت النساء للاعتقالات التعسفية المتكررة، والضرب، والإيذاء الجنسي، والإساءات اللفظية في حجز الشرطة بسبب ممارستهن حقهن في التجمع السلمي. ورفضهن الانصياع والرضوخ لهذا البطش يعكس إلى حد كبير التردي الذي آلت إليه الأوضاع في هذا البلد حيث لم يعد بمقدور الكثيرين شراء الطعام أو تحمل نفقات التعليم والرعاية الصحية بسبب ضيق ذات اليد.

ومنذ عام 2000، تدهورت أوضاع حقوق الإنسان بسرعة وسط انهيار اقتصادي لم تشهد البلاد مثيلاً له من قبل. وأدت سياسات الحكومة المتعلقة بالإصلاح الزراعي والطرد القسري للسكان إلى حرمان الشعب بأكمله من حقه في المأكل والمسكن والتعليم والعلاج الصحي.

وسعياً لمكافحة الانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تحشد النساء الزيمبابويات جهودهن للتصدي للحكومة، إذ تطالبن باحترام وحماية حقوقهن الإنسانية، وحقوق الآخرين في مجتمعاتهن. وبينما تناضل النساء للبحث عن قوت أطفالهن، ودفع الرسوم المدرسية، وتكاليف الرعاية الصحية لأنفسهن وذويهن، فقد أصبحن مضطرات لمواجهة الحكومة من خلال تظاهرات سلمية في الشوارع.

وأثناء اجتماع محلي للأهالي عام 2003، انتقدت كلارا، وهي أرملة في الستين من عمرها، وعضو في «تحالف النساء»، أساليب توزيع المعونات الغذائية التي تنطوي على تمييز مجحف ضد أنصار حزب المعارضة في قريتها؛ وفي أغسطس/آب 2006، أدانها شيخ القرية بتهمة «عدم احترام الرجال»، وفرض عليها غرامة تعادل معزة؛ ولكنها رفضت دفع الغرامة لأنها لم تقبل إدانتها بارتكاب أي جرم؛ وحتى فبراير/شباط 2007، ظل محظوراً عليها شراء الذرة الحكومية.

وقد أصبحت الحكومة تضيق بمن ينتقدون سياساتها بصورة متزايدة، وما برحت تجيز للشرطة الزيمبابوية، بل تشجعها على استخدام القوة المفرطة، والتعذيب، والاعتقال التعسفي؛ وبات من المعتاد اعتقال منتقدي الحكومة، بما في ذلك نشطاء حقوق الإنسان.

وتعد غلاديس، الناشطة في شبكة دعم النساء والمصابات بمرض الإيدز، من بين المئات من النسوة اللاتي انتهكت حقوقهن في حجز الشرطة. فقد ألقت الشرطة القبض عليها، وهي حامل في الشهر السادس، في العاصمة هراري، واحتجزتها ليلة في زنزانة باردة بدون بطاطين.

أحد أفراد شرطة مكافحة الشغب يعتقل سيدة أثناء مشاركتها في تظاهرة تطالب بانتخابات حرة ونزيهة، فبراير/شباط 2002.

ومنذ عام 2000، استخدمت الحكومة القانون، ولا سيما قانون النظام العام والأمن، وقانون الجرائم المتنوعة، والقانون الجنائي لمنع المدافعين عن حقوق الإنسان من تنظيم أنشطتهم سلمياً.

وقد أصدرت منظمة العفو الدولية مؤخراً تقريراً بعنوان «زيمبابوي: بين نارين – المدافعات عن حقوق الإنسان في خطر» (AFR 46/017/2007)، وثقت فيه المستويات العديدة لانتهاك حقوق المدافعات عن حقوق الإنسان؛ وألحقت المنظمة بالتقرير شهادات من النساء الزيمبابويات تم تسجيلها عام 2007، وتظهر ما يتمتعن به من مرونة منقطعة النظير بالرغم من العقبات العديدة التي يواجهنها بسبب سياسات الحكومة.

ومنظمة العفو الدولية تحث حكومة زيمبابوي على احترام الدور الحيوي الذي تقوم به المدافعات عن حقوق الإنسان، والسماح لهن بحرية التجمع والتظاهر السلمي، ووضع حد فوري لسوء المعاملة التي تمارسها شرطة الجمهورية الزيمبابوية.

> «من العبث البكاء والصراخ؛ فأنتن في زجاجة أغلقت سدادتها... لا يسمع صوتكن أحد، فلتنزعوا إذن هذه السدادة حتى يسمع صوتكن على الأقل».
>
> إيرين، مدربة تعمل مع «يا نساء زيمبابوي انهضن»، من حديث لها مع منظمة العفو الدولية، بولاوايو، 2007

النشطاء في خطر في أمريكا الوسطى

اعتقل دوني رايس، أمين صندوق «جمعية قوس قزح»، التي تعنى بحقوق ذوي الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتشبهين بالجنس الآخر، في 18 مارس/آذار الماضي؛ وورد أن ستة من أفراد الشرطة استوقفوه لدى خروجه من مقر عمله في العاصمة الهندوراسية تيغوسيغالبا، وطلبوا الاطلاع على وثائق هويته.

وبالرغم من تعاونه مع الشرطة، اقتيد دوني رايس إلى مركز شرطة كومایاغویلا، حيث أودعه أحد أفراد الشرطة في زنزانة، وورد أنه قال لنزلائها «انظروا، لقد أحضرت لكم أميرة صغيرة، وأنتم تعرفون ما ينبغي أن تفعلوه». وقال دوني رايس لمنظمة العفو الدولية إن المعتقلين الآخرين اعتبروا ما قاله الشرطي مؤشراً لضربه واغتصابه مراراً. وأخلي سبيله بعد ست ساعات ونصف، عندما وافق على دفع غرامة. وليست تجربة دوني رايس فريدة من نوعها، كما أنها ليست مقصورة على هندوراس على الإطلاق.

فالمدافعون عن حقوق الإنسان في شتى أنحاء أمريكا الوسطى يواجهون مخاطر وعقبات مماثلة أثناء سعيهم لتعزيز حقوق الفئات الفقيرة والمهمشة؛ ويتصدى الكثيرون منهم لطائفة واسعة من مظاهر اللامساواة في توزيع الثروة، وتيسر الخدمات الصحية الأساسية، وفرص التعليم، والماء، والغذاء؛ وهناك آخرون كرسوا جهودهم لحماية البيئة وما يرتبط بذلك من الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للطوائف المتضررة، بينما يسعى آخرون لحماية وتعزيز حقوق ذوي الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتشبهين والمتشبهات بالجنس الآخر.

بيد أن غياب الإرادة السياسية من جانب الحكومات سمح باستمرار الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، دون أن ينال مرتكبوها أي عقاب. ولا تزال تتواتر الأنباء عما يتعرض له المدافعون عن حقوق الإنسان في أمريكا الوسطى من أعمال القتل، والتهديدات بالقتل، والمضايقات، والتخويف بالرغم مما أحرز من تقدم على صعيد إرساء المعايير الدولية لحمايتهم.

أعمال تخويف واعتداءات

وتقول وحدة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في الحركة الوطنية لحقوق الإنسان بغواتيمالا إن 278 من أعمال التخويف والاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان قد أبلغ عن وقوعها خلال عام 2006؛ واستهدف أكثر من نصفها الأفراد والمنظمات التي تركز جهودها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك حقوق العمال، وحقوق السكان الأصليين وحقوق السكن.

ويساء استخدام القانون بغرض مضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان؛ ومن بين الأساليب المستخدمة لتخويفهم إخضاع مكاتبهم ومنازلهم للمراقبة، وسرقة معلومات حساسة ومهمة تتعلق بحقوق الإنسان.

ومعظم الانتهاكات التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان لا تؤخذ ماخذ الجد؛ فلا تجري السلطات أي تحقيقات بشأنها في كثير من الحالات، وفي أحيان أخرى، تكون التحقيقات قاصرة إلى حد سافر مما يدفع إلى الظن بأن السلطات أحرص على حماية المعتدي على حقوق الإنسان منها على حماية المدافع عنها.

انظر تقرير: «الاضطهاد والصمود: تجربة المدافعين عن حقوق الإنسان في هندوراس وغواتيمالا (AMR 02/001/2007).

الفقراء يقاسون عنف الشرطة في البرازيل

الشرطة المدنية تطلق النار على أحد الأحياء الفقيرة في أغسطس/آب 2006، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص واعتقال شخص واحد، حسبما ورد.

اقتحم أكثر من 1000 من أفراد الشرطة «مجمع ألیماو»، وهو حي من المساكن الفقيرة شمالي العاصمة البرازيلية ريو دي جانيرو في 27 يونيو/حزيران الماضي؛ وكان بعض أفراد الشرطة مترجلين، بينما جاء آخرون على متن الآلية المصفحة التي تثير الهلع في نفوس السكان، والمعروفة باسم «كافيراو» (أي الجمجمة الكبيرة)؛ وانكمش الأهالي في مكانهم من الفزع عندما تبادلت الشرطة إطلاق النار مع عصابات المخدرات. وفي نهاية اليوم، تناثرت جثث 19 شخصاً، من بينهم ثلاثة مراهقين. وقد جاء هذا «الاجتياح» الأخير في إطار عملية استغرقت 10 أسابيع، وأودت حتى الآن بحياة 44 شخصاً، كما أدت إلى إصابة أكثر من 80 آخرين بجروح. وتكبد المجتمع المحلي خسائر في الممتلكات والبنية التحتية، ومنع الأطفال من التوجه إلى مدارسهم، وأغلقت المحلات الصغيرة. وعندما قام وفد من منظمة العفو الدولية بزيارة المنطقة في مايو/أيار، شكا الأهالي من الانتهاكات التي ارتكبها أفراد الشرطة، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة، والضرب، والإعدامات خارج نطاق القضاء. وأطلع الأهالي وفد العفو الدولية على آثار إطلاق النار التي شوهت جدران المحلات التجارية، ودور الحضانة، وإحدى الكنائس.

وفي تقريرها المعنون: «البرازيل: 'من المنازل المحترقة إلى أليات «الكافيراو'» – البحث عن الأمن البشري»، تنتقد منظمة العفو الدولية الأسلوب العنيف والمتهور والمثير للفرقة والانقسام الذي تستخدمه الشرطة في الحفاظ على الأمن في الأحياء التي تعاني من الإقصاء الاجتماعي؛ فالأمن الحقيقي لا يتأتى إلا عن طريق سياسات شاملة، بما في ذلك التواجد اليومي للشرطة، والاستثمار الطويل الأجل في توفير الخدمات العامة للأحياء والمناطق التي عانت من الإهمال عقوداً طويلة.

وقد رحب وزير العدل تارسو جينرو بتوصيات العفو الدولية قائلاً «إن النتائج التي خلص إليها التقرير هي تماماً المبادئ الأساسية التي يقوم عليها عمل وزارة العدل». وفي اجتماع عقد مؤخراً بين الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية أيرين خان ووزير الخارجية البرازيلي سيلسو أموريم، أعرب الوزير مجدداً عن التزام الحكومة الاتحادية باتباع نهج أكثر شمولاً في تحقيق الأمن العام.

ولكن لا تزال ثمة بواعث قلق خطيرة، ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان ترتكب باسم الأمن العام؛ وبينما تستمر عمليات مجمع ألیماو، وتتوعد الشرطة بمزيد من «الاجتياحات» في المستقبل، فسوف تواصل منظمة العفو الدولية ممارسة الضغوط على الدولة والسلطات الاتحادية من أجل تحقيق الأمن الحقيقي لكافة المواطنين البرازيليين – الأغنياء منهم والفقراء.

«بث الأمل – البحث عن أساس مشترك»

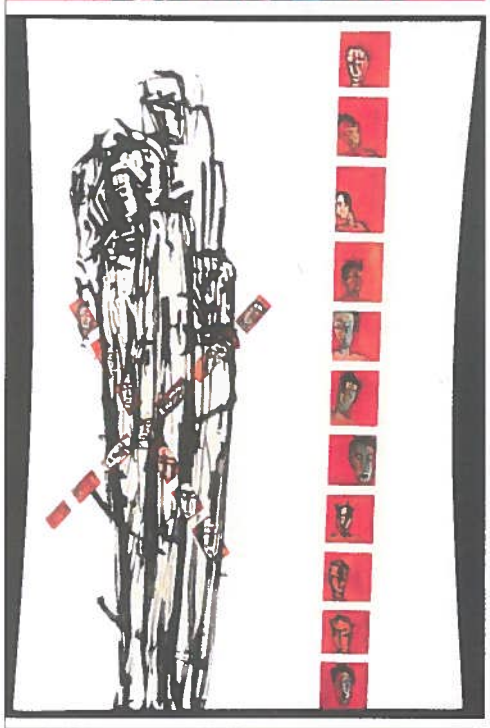

استضافت العفو الدولية معرضاً للوحات الفنية تحت عنوان: «بث الأمل – البحث عن أساس مشترك»، بريشة الفنان ريكي رومين بالأمانة الدولية خلال الفترة 20 يونيو/حزيران – 20 يوليو/تموز، وذلك احتفالاً باليوم العالمي للاجئين. وتظهر أعمال هذا الفنان الألم والمعاناة الناجمة عن النزوح القسري في شتى أنحاء العالم، وعرضت سلسلة من 53 لوحة للبيع أمام موظفي الأمانة الدولية وزائريها، حيث خصصت نسبة 10 في المائة من عوائدها لمنظمة العفو الدولية.

ويقول ريكي رومين «إن اللجوء والهجرة من القضايا السياسية، وأنا، بصفتي فناناً، أحاول ألا أعمل في إطار أي أجندة حزبية سياسية لأنني أدرك تماماً تعقيدات المشاكل العملية التي يتعين على المجتمع التصدي لها بشأن هذا الموضوع».

ويضيف رومين قائلاً «ولكن مما يهمني، بصفتي إنساناً، أننا كثيراً ما نبدي تحمسنا للمشاركة في النقاش الدائر حول الأعداد والإحصائيات، دون أن يكون لدينا إلمام كاف بالأسباب الأصلية الكامنة وراء المعضلات الإنسانية في أي حالة بعينها».

للاطلاع على مزيد من لوحات ريكي رومين، انظر المواقع التالية: www.amnesty.org/refugees، www.rickyromain.com، www.axisweb.org/artist/rickyromain

عكس اتجاه عقرب الساعة من أعلى: عائلة على المجرى السريع؛ هويات مفقودة – سلسلة الحاوية؛ البحث عن العمل؛ التحقيق.
© Ricky Romain

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

البريد الإلكتروني:
newslett@amnesty.org
الاشتراكات:
ppmsteam@amnesty.org

www.amnesty.org/arabic

قيمة الاشتراك 12 جنيهاً إسترلينياً (18 دولاراً أميركياً، 21 يورو) لمدة عام واحد و 30 جنيهاً إسترلينياً (45 دولاراً أميركياً، 52 يورو) لمدة ثلاث سنوات. ISSN 1684-8764 Annashrah Alikhbariyyah (Print) رقم الوثيقة: NWS 21/007/2007